الإيجاب والقبول

في العقد الإداري

(دراسة مقارنة)

الدكتور محمد مختار بريري

كلية الشريعة - جامعة دمشق

منشورات الحلبي الحقوقية

1506

الفهرس

TABLE DES MATIERES

التقسيم	الموضوع	رقم الصفحة
المختصرات	.....	٧
المقدمة	.....	٩
القسم الأول:	ذاتية الإيجاب والقبول في العقد الإداري.....	٢٣
الباب الأول:	التأصيل القانوني للإيجاب والقبول في العقد الإداري	٢٧
الفصل الأول:	التأصيل الشرطي للإيجاب والقبول في العقد الإداري	٢٩
المبحث الأول:	الحرية التعاقدية للشخص العام كشرط للتعبير عن إرادة الإدارة.....	٣١
المطلب الأول:	مبدأ الحرية التعاقدية للأشخاص العامة.....	٣٣
المطلب الثاني:	الحرية التعاقدية للأشخاص العامة ومدى اعتبارها حقاً دستورياً.....	٤٢
الفرع الأول:	موقف القضاء الدستوري والإداري في فرنسة.....	٤٣
الفرع الثاني:	موقف الفقه.....	٤٥
أولاً:	الاتجاه الرافض.....	٤٥
ثانياً:	الاتجاه المؤيد.....	٤٨
المطلب الثالث:	مجالات الحرية التعاقدية.....	٥١
الفرع الأول:	المجالات التي لا يمكن أن تتحرك فيها إرادات الأطراف نظراً لطبيعتها.....	٥٥
أولاً:	تنظيم المرافق العامة.....	٥٥
ثانياً:	ممارسة الاختصاصات الإدارية.....	٥٦

الفرع الثاني: المجالات المستبعدة من نطاق فعالية إرادات الأطراف بحكم القانون..... ٦٢
أولاً: الاستبعاد المباشر: المراكز القانونية والتنظيمية..... ٦٣
ثانياً: الاستبعاد غير المباشر..... ٦٧
المبحث الثاني: المساواة بين أطراف العقد الإداري كشرط للتعبير عن إرادة المتعاقد مع الإدارة..... ٧٣
المطلب الأول: الطرح المتعلق بعدم تصور وجود رابطة تعاقدية بين الإدارة والأفراد بسبب انعدام المساواة بينهما... ٧٥
الفرع الأول: نظرية Ottomyre..... ٧٦
الفرع الثاني: نظرية Fiskusi..... ٧٧
الفرع الثالث: النظرة الخاصة لعلاقة المساواة بين الإدارة ومتعاقدها... ٨٠
المطلب الثاني: المساواة بين أطراف العقد الإداري ومشكلة الإذعان ٨٥
الفرع الأول: تحديد الطبيعة القانونية لعقد الإذعان..... ٨٥
الفرع الثاني: موقف القضاء والفقه في فرنسة ومصر من مشكلة الإذعان..... ٩١
أولاً: موقف القضاء و الفقه الفرنسيين..... ٩١
ثانياً: موقف القضاء والفقه في مصر..... ٩٥
الفرع الثالث: رأينا في مشكلة الإذعان في العقود الإدارية..... ٩٩
المطلب الثالث: الإيجاب والقبول التعاقديان ومبدأ المساواة في دولة القانون الحديثة (فرنسة نموذجاً) ١٠٢
المبحث الثالث: القوة الإلزامية للعقد الإداري كنتيجة لفعالية إرادتي الطرفين..... ١١٠
المطلب الأول: العقد الإداري شريعة المتعاقدين..... ١١١
المطلب الثاني: العقد الإداري شريعة المرفق العام..... ١١٧
الفرع الأول: موقف التشريع والاجتهاد والفقه في فرنسة ومصر وسورية..... ١١٩

أولاً: الوضع في فرنسة..... ١١٩
ثانياً: الوضع في مصر..... ١٢٠
ثالثاً: الوضع في سورية..... ١٢٨
الفرع الثاني: الأساس القانوني لنظرية التعديل الانفرادي..... ١٣٠
الفرع الثالث: شروط تطبيق نظرية التعديل الانفرادي..... ١٣٣
الفرع الرابع: نطاق التعديل الانفرادي..... ١٤٠
أولاً: وجود بعض العقود التي لايمكن إعمال سلطة التعديل الانفرادي فيها..... ١٤٠
ثانياً: وجود شرط عقدي يمنع هذا التعديل صراحة..... ١٤٣
الفصل الثاني: التأصيل التكويني (دور الإيجاب والقبول العقديين في تكوين القرار ودور القرار في تكوين العقد)..... ١٥١
تمهيد: الحدود بين العقد والقرار..... ١٥٣
أولاً: المعيار الكمي في التمييز بين العقد والقرار..... ١٥٤
ثانياً: الأستاذ Eisenmann والانتقال إلى المعيار النوعي للتمييز بين العقد والقرار..... ١٥٨
المبحث الأول: دور الإيجاب والقبول التعاقديين في إنتاج بعض أنواع القرارات..... ١٦٣
المطلب الأول: القرار الإداري الصادر بناء على رضا المخاطب به ١٦٥
الفرع الأول: موقف الفقه..... ١٦٦
أولاً: في ألمانيا ١٦٦
ثانياً: في فرنسة..... ١٦٧
ثالثاً: موقف الفقه المصري..... ١٦٩
الفرع الثاني: موقف القضاء..... ١٧١
أولاً: رضا المخاطب بالقرار يعتبر شرطاً يُعلق عليه القرار الإداري..... ١٧١
ثانياً: رضا المخاطب بالقرار تهيئة إجرائية له..... ١٧٣

المطلب الثاني: التداخل بين العقد والاتفاق الشرطي المسند على مركز تنظيمي..... ١٧٦
الفرع الأول: مفهوم الاتفاق الشرطي والفائدة من تمييزه عن العقد ١٧٧
الفرع الثاني: حالة تطبيقية على الاتفاقات الشرطية (مرتفقو المرافق العامة) ١٧٩
أولاً: مرتفقو المرافق العامة الإدارية..... ١٧٩
ثانياً: مرتفقو المرافق العامة الصناعية والتجارية..... ١٨٤
المطلب الثالث: الاتفاق المنتج لآثار تنظيمية..... ١٨٨
الفرع الأول: موقف الفقه من تكييف هذه الاتفاقات..... ١٩٠
أولاً: شروط لا تتصل بالمرفق العام..... ١٩٠
ثانياً: شروط تتصل بالمرفق العام..... ١٩١
الفرع الثاني: العناصر المكونة للاتفاقات ذات الآثار التنظيمية.... ١٩٦
أولاً: العنصر الأساسي: التنظيم..... ١٩٦
ثانياً: العنصر التخييري..... ١٩٧
ثالثاً: نتائج إبرام اتفاق ذي آثار تنظيمية..... ١٩٨
الفرع الثالث: دراسة حالتين تطبيقيتين على الاتفاق المنتج لآثار تنظيمية..... ٢٠٠
أولاً: عقود الالتزام..... ٢٠٠
ثانياً: اتفاقات الضمان الاجتماعي..... ٢١١
المبحث الثاني: دور القرار في إظهار إرادة الإدارة إلى حيز الوجود القانوني..... ٢١٣
المطلب الأول: التعبير عن إرادة الإدارة بين الذاتية والموضوعية.. ٢١٤
الفرع الأول: المنطق القانوني الذاتي للتعبير عن إرادة الأفراد عند إبرامهم لعقودهم..... ٢١٤
الفرع الثاني: موقف الفقه والقضاء من مشكلة التعبيرعن إرادة الإدارة في معرض إبرامها لعقودها..... ٢١٨

الفرع الثالث: رأينا في المشكلة: التعبير عن إرادة الإدارة حالة موضوعية أداتها القرار..... ٢٢١
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على القرارات المساهمة في تكوين التعبير عن إرادة الإدارة الموضوعية..... ٢٢٧
تمهيد: ٢٢٧
أولاً: تطبيق نظرية عيوب الرضا المدنية في سبيل حماية رضا الإدارة..... ٢٢٧
ثانياً: ظهور تقنية الرقابة القضائية على القرارات الإدارية المساهمة في تكوين التعبير عن إرادة الإدارة..... ٢٣٠
الفرع الأول: شروط قبول الدعوى، وأوجه الإلغاء..... ٢٣٤
أولاً: شروط قبول الدعوى..... ٢٣٤
ثانياً: أسباب إلغاء القرار المنفصل..... ٢٤٥
ثالثاً: المصلحة في الدعوى..... ٢٤٩
الفرع الثاني: آثار إلغاء القرار المنفصل..... ٢٥٦
أولاً: بالنسبة لأطراف العقد..... ٢٥٧
ثانياً: بالنسبة للغير..... ٢٥٩
الباب الثاني: القيود القانونية على عملية تعبير الإدارة عن إرادتها ٢٦٩
الفصل الأول: القيد المباشر: (الاختصاص) ٢٧١
تمهيد: في تعريف الاختصاص وطرح مشكلة الاختصاص في نطاق عقود الإدارة..... ٢٧١
أولاً: تعريف الاختصاص..... ٢٧١
ثانياً: مشكلة الاختصاص في العقود الإدارية..... ٢٧٤
المبحث الأول: اختصاص الشخص العام في إبرام العقود الإدارية.. ٢٧٦
المطلب الأول: مفهوم اختصاص الشخص العام في إبرام العقد..... ٢٧٦
المطلب الثاني: المشاكل التي يثيرها اختصاص الشخص العام..... ٢٨٥

الفرع الأول: تأثير التدخل الاستشاري لجهات أخرى على اختصاص الشخص العام في إبرام العقد..... ٢٨٥
أولاً: ماهية التدخل الاستشاري، وأثره على الاختصاص ٢٨٥
ثانياً: التدخلات الاستشارية في نطاق العقود الإدارية: (تطبيقات) ٢٨٩
الفرع الثاني: الرضا بطريق النيابة وأثره على اختصاص الشخص العام بإبرام العقد. ٣٠٠
الفرع الثالث: تنسيق التعاقد وأثره على اختصاص الشخص العام بإبرام العقد..... ٣١٢
أولاً: اتحاد تجميع المشتريات العامة..... ٣١٣
ثانياً: تنسيق المشتريات العامة على المستوى المحلي..... ٣١٥
المبحث الثاني: الاختصاص في إبرام العقد داخل الشخص العام.... ٣١٩
المطلب الأول: حالة عقود الدولة (اختصاص سلطة واحدة)..... ٣٢١
الفرع الأول: في فرنسة..... ٣٢١
أولاً: القاعدة واستثناءاتها..... ٣٢١
ثانياً: تدخل البرلمان في تكوين التعبير عن إرادة الدولة في معرض إبرام بعض العقود..... ٣٢٤
الفرع الثاني: في مصر..... ٣٢٨
أولاً: القاعدة..... ٣٢٨
ثانياً: تدخل السلطة التشريعية في نطاق إبرام بعض العقود ٣٣٠
الفرع الثالث: في سورية..... ٣٣٦
أولاً: المبدأ العام..... ٣٣٦
ثانياً: تدخل السلطة التشريعية في إبرام بعض عقود الدولة في سوريا..... ٣٣٧
المطلب الثاني: حالة عقود الأشخاص العامة اللامركزية المحلية والمصلحية..... ٣٣٨

الفرع الأول: مبدأ تقسيم الاختصاص بين سلطتي التقرير والتنفيذ. ٣٣٨
الفرع الثاني: إشكالية تدخل السلطة المركزية في إبرام عقود الأشخاص العامة اللامركزية..... ٣٥٠
أولاً: الوضع في فرنسة قبل صدور قانون اللامركزية سنة ١٩٨٢..... ٣٥٠
ثانياً: الوضع بعد ١٩٨٢/٣/٢: التحول من رقابة السلطة الوصائية إلى رقابة المشروعية..... ٣٥٣
ثالثاً: الوضع في سورية ومصر..... ٣٧٤
المبحث الثالث: جزاء مخالفة قواعد الاختصاص في التعبير عن إرادة الإدارة وموازنته..... ٣٨٠
المطلب الأول: الجزاء هو البطلان ٣٨٠
الفرع الأول: تحديد نوع البطلان المترتب على مخالفة قواعد الاختصاص..... ٣٨١
أولاً: النظرة القديمة إلى جزاء مخالفة القواعد المتعلقة بالاختصاص..... ٣٨١
ثانياً: الاتجاهات الحديثة..... ٣٨٢
الفرع الثاني: أحكام البطلان ونتائجه..... ٣٨٦
أولاً: أحكام البطلان..... ٣٨٦
ثانياً: نتائج البطلان..... ٣٨٩
المطلب الثاني: موازنة البطلان الناجم عن عيب الاختصاص (التعويض)..... ٣٩١
الفرع الأول: إثارة مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ في ممارسة الاختصاص لأجل طلب التعويض..... ٣٩٢
الفرع الثاني: التعويض على أساس الإثراء بلا سبب..... ٣٩٨
أولاً: انعدام سبب الإثراء..... ٤٠٠
ثانياً: الشروط المالية للإثراء بلا سبب..... ٤٠٠

الفصل الثاني: القيدان غير المباشرين على إرادة الإدارة..... ٤٠٥
المبحث الأول: الكتابة..... ٤٠٧
المطلب الأول: أحكام الكتابة في العقود الإدارية..... ٤٠٧
الفرع الأول: دور الكتابة في العقود الإدارية وأهميتها..... ٤٠٨
الفرع الثاني: العقود الإدارية غير المكتوبة..... ٤١٣
أولاً: العقود الشفهية..... ٤١٣
ثانياً: العقود الضمنية..... ٤١٦
ثالثاً: العقود بناء على مذكرة أو فاتورة..... ٤٢٣
الفرع الثالث: أشكال الصيغة المكتوبة بالنسبة لمحرر العقد ذاته... ٤٢٥
أولاً: العقود المحررة أمام موثق..... ٤٢٥
ثانياً: العقود المحررة عرفياً..... ٤٢٦
ثالثاً: تبادل الرسائل..... ٤٢٩
الفرع الرابع: نتائج استخدام الصيغة المكتوبة..... ٤٣٠
المطلب الثاني: الوثائق المكتوبة الملحقة بمحرر العقد ذاته..... ٤٣٢
الفرع الأول: وضع الوثائق الملحقة بمحرر العقد في القانون المقارن. ٤٣٣
أولاً: الوضع في فرنسة..... ٤٣٣
ثانياً: الوضع في مصر..... ٤٤٢
ثالثاً: الوضع في سورية..... ٤٤٦
الفرع الثاني: النظام القانوني للوثائق الملحقة بمحرر العقد..... ٤٤٩
أولاً: الطبيعة القانونية لدفاتر الشروط العامة..... ٤٤٩
ثانياً: المنشورات الدورية المكملة لدفاتر الشروط..... ٤٥٢
ثالثاً: مخالفة الوثائق الخاصة للوثائق العامة..... ٤٥٤
رابعاً: مشكلة دفتر الشروط النموذجي الخاص بعقود الالتزام... ٤٥٦
المبحث الثاني: احترام القواعد المالية المقررة عند إبرام العقد..... ٤٥٨
المطلب الأول: الملامح القانونية والاقتصادية للنفقات التي تمول العقود الإدارية..... ٤٥٩

المطلب الثاني: القواعد القانونية التي تحكم نفقة العقد وآثار مخالفتها ٤٦٢
القسم الثاني: الإطار الإجرائي للإيجاب والقبول في العقد الإداري ٤٧٥
تمهيد وتقسيم: الإطار الإجرائي: مفهومه ومدى شموله..... ٤٧٧
الباب الأول: المناقصة العامة..... ٤٨٩
الفصل الأول: المنافسة الحرة..... ٤٩٣
المبحث الأول: ماهية مبدأ المنافسة الحرة والمشاكل التي يثيرها.... ٤٩٥
المطلب الأول: ماهية مبدأ المنافسة الحرة..... ٤٩٥
الفرع الأول: مبدأ المنافسة الحرة..... ٤٩٦
أولاً: تعريفه..... ٤٩٦
ثانياً: الأسس النظرية والعملية لمبدأ المنافسة الحرة..... ٤٩٨
الفرع الثاني: وضع المنافسة الحرة في نطاق عقود الشراء العام في القانون المقارن..... ٥٠١
أولاً: في فرنسة..... ٥٠١
ثانياً: في مصر وسورية..... ٥٠٧
المطلب الثاني: المشاكل التي يثيرها مبدأ المنافسة الحرة..... ٥٠٨
الفرع الأول: الاستبعاد العام..... ٥٠٩
أولاً: أحكام الاستبعاد العام في فرنسة..... ٥١٠
ثانياً: الوضع في مصر..... ٥١٣
ثالثاً: الوضع في سورية..... ٥١٨
الفرع الثاني: حماية مبدأ المنافسة الحرة خارج نطاق إبرام العقد.. ٥٢٠
أولاً: حماية مبدأ المنافسة الحرة في مرحلة إعداد العقد... ٥٢٠
ثانياً: الملاحق: حماية مبدأ المنافسة الحرة في مرحلة تنفيذ العقد..... ٥٢٢
الفرع الثالث: مبدأ المنافسة الحرة والمناقصة المقيدة..... ٥٣١
أولاً: التأصيل القانوني التاريخي لفكرة المناقصة المقيدة.. ٥٣٢
ثانياً: النظام القانوني للمناقصة المقيدة..... ٥٣٧

ثالثاً: الرقابة القضائية..... ٥٤٢
المبحث الثاني: نطاق تطبيق مبدأ المنافسة الحرة..... ٥٤٥
المطلب الأول: ضوابط تطبيق مبدأ المنافسة الحرة..... ٥٤٦
الفرع الأول: الضوابط الذاتية..... ٥٤٧
أولاً: الأهلية القانونية..... ٥٤٧
ثانياً: الشرف المهني والمدني..... ٥٥٠
ثالثاً: التعارض بين صفة المرشح وصفة الموظف العام.. ٥٥٤
رابعاً: الجنسية..... ٥٦٠
الفرع الثاني: الضوابط الموضوعية..... ٥٦٩
أولاً: الضمان المالي (التأمين المؤقت) ٥٦٩
ثانياً: الكفاية الفنية..... ٥٨١
ثالثاً: ضوابط ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية.. ٥٨٦
المطلب الثاني: وسيلة وضع مبدأ المنافسة الحرة موضع التطبيق (العلانية) ٥٨٩
الفرع الأول: مضمون الإعلان..... ٥٩٠
الفرع الثاني: وسائل النشر..... ٥٩٢
الفرع الثالث: مدد الإعلان..... ٥٩٨
الفرع الرابع: جزاء خرق قواعد الإعلان..... ٦٠٣
الفصل الثاني: تبادل الإيجاب والقبول وإبرام العقد ضمن إجراء المناقصة..... ٦٠٧
المبحث الأول: العرض (الإيجاب ضمن إجراء المناقصة)..... ٦٠٩
المطلب الأول: تكوين العرض..... ٦١٠
الفرع الأول: العرض كإطار شكلي ينص عليه القانون للتعبير عن إرادة المتعاقد مع الإدارة..... ٦١١
أولاً: في فرنسة..... ٦١١
ثانياً: في مصر وسورية..... ٦١٣

الفرع الثاني: صيغة العرض (الكتابة والتوقيع) ٦١٦
المطلب الثاني: تقديم العرض ونتائجه..... ٦٢١
الفرع الأول: تقديم العرض..... ٦٢١
أولاً: أساليب تقديمه..... ٦٢١
ثانياً: مشكلة العرض المتأخر..... ٦٢٤
الفرع الثاني: نتائج تقديم العرض..... ٦٢٨
أولاً: تحول مركز المتعهد إلى مركز المتعهد المرشح.... ٦٢٨
ثانياً: التزام المتعهد المرشح بالبقاء على إيجابه بعد تقديمه لعرضه..... ٦٢٨
ثالثاً: عدم تعويض تكاليف العرض..... ٦٣٥
المبحث الثاني: قبول الإدارة في نطاق التعاقد على أساس المناقصة (الإرساء والتوقيع) ٦٣٧
المطلب الأول: الإرساء..... ٦٣٨
الفرع الأول: السلطة المختصة بعملية الإرساء (لجان المناقصات) ٦٣٨
أولاً: تكوين لجان المناقصات..... ٦٣٩
ثانياً: سير العمل ضمن اللجان..... ٦٤٥
ثالثاً: الاختصاصات العامة للجان المناقصات ٦٥١
الفرع الثاني: قرارات لجنة المناقصة..... ٦٥٣
أولاً: قبول العارضين..... ٦٥٣
ثانياً: قبول العروض..... ٦٥٤
ثالثاً: مشكلة تحديد العرض الأفضل وإرساء المناقصة.... ٦٦٠
رابعاً: الشفافية في نطاق الإرساء..... ٦٧٥
خامساً: آثار الإرساء..... ٦٧٧
المطلب الثاني: موازنة النتائج التلقائية للإرساء..... ٦٧٩
الفرع الأول: السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة في تقرير إبرام العقد. ٦٨٠
أولاً: مفهوم قرار إبرام العقد..... ٦٨٠

ثانياً: القواعد الحاكمة لصدور قرار إبرام العقد..... ٦٨٢
ثالثاً: أثر صدور قرار إبرام العقد..... ٦٨٧
رابعاً: تبليغ قرار إبرام العقد..... ٦٩٠
خامساً: إعلان نتائج إبرام العقد..... ٦٩٨
الفرع الثاني: موازنة الأثر التلقائي عن طريق إضافة عوامل أخرى لانتقاء العرض الأفضل..... ٧٠٠
أولاً: المناقصة القائمة على أساس تركيب عملي السعر والجودة في ظل مرسوم ١٩٤٢/٤/٦ الملغى في فرنسة. ٧٠١
ثانياً: المناقصة مع قيد حسابي على التخفيض..... ٧٠٤
ثالثاً: مفهوم الإرساء في المناقصة بناء على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية..... ٧٠٦
الباب الثاني: الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بالإطار الإجرائي للإيجاب والقبول في العقد الإداري (على مستوى التقنيات، وعلى مستوى تدعيم الشفافية)..... ٧٠٩
تمهيد: تقنية المناقصة بين الإبقاء والإلغاء ٧١١
الفصل الأول: الاتجاهات المعاصرة على مستوى التقنيات..... ٧١٥
المبحث الأول: طلب العروض..... ٧١٧
المطلب الأول: المفهوم القانوني لطلب العروض..... ٧١٧
الفرع الأول: تعريف طلب العروض وموجباته القانونية وأنواعه. ٧١٨
أولاً: تعريفه..... ٧١٨
ثانياً: الموجبات القانونية لطلب العروض..... ٧١٩
ثالثاً: أشكال طلب العروض..... ٧٢٢
الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم طلب العروض..... ٧٢٩
أولاً: قبل صدور مرسوم ١٩٤٢/٤/٦ في فرنسة..... ٧٢٩
ثانياً: بعد صدور مرسوم ١٩٤٢/٤/٦..... ٧٣٠
المطلب الثاني: تبادل الإيجاب والقبول بناء على تقنية طلب العروض... ٧٣٥

الفرع الأول:	تقديم العروض، ودور اللجان.....	٧٣٦
أولاً:	تقديم العروض.....	٧٣٦
ثانياً:	تشكيل اللجان ودورها في إبرام العقد.....	٧٤٠
الفرع الثاني:	مفهوم العرض الأكثر ملاءمة وإبرام العقد.....	٧٤٧
أولاً:	معايير اختيار العرض الأكثر ملاءمة للإدارة.....	٧٤٧
ثانياً:	التقاء الإيجاب بالقبول وإبرام العقد.....	٧٥٨
ثالثاً:	إمكانية الرقابة القضائية.....	٧٦٤
المبحث الثاني:	إبرام العقد بناء على التفاوض (الممارسة).....	٧٦٧
المطلب الأول:	دور التقنية التفاوضية في نطاق عقود الشراء العام..	٧٦٨
الفرع الأول:	الوضع في فرنسة.....	٧٧٠
أولاً:	الحالات التي يحق للإدارة فيها أن تلجأ إلى العقد المفاوض مع ضرورة مراعاتها لواجبات العلانية والمنافسة.....	٧٧٢
ثانياً:	الحالات التي يمكن للإدارة فيها أن تلجأ إلى التقنية التفاوضية دون إلزامها بمراعاة واجبات العلانية والمنافسة.....	٧٨٠
الفرع الثاني:	الوضع في مصر.....	٧٨٧
أولاً:	تعريف الممارسة وتطورها.....	٧٨٧
ثانياً:	وضع تقنية الممارسة في قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية..	٧٨٩
ثالثاً:	الاتفاق المباشر.....	٧٩٢
الفرع الثالث:	الوضع في سورية.....	٧٩٥
الفرع الرابع:	النطاق القانوني للتفاوض.....	٨٠٤
المطلب الثاني:	دور تقنية التفاوض في مجال عقود تفويض مرفق عام..	٨٠٩
الفرع الأول:	التفاوض كتقنية لإبرام عقود تفويض مرفق عام.....	٨١٠
أولاً:	مفهوم الاعتبار الشخصي.....	٨١٠

ثانياً: الأساس القانوني للاعتبار الشخصي في إبرام عقود التفويض..... ٨١١
ثالثاً: المفهوم الجديد للاعتبار الشخصي في نطاق عقود التفويض: مرحلة ما بعد قانون Sapin..... ٨١٤
رابعاً: النظام القانوني للتقنية التفاوضية القائمة على المنافسة المسبقة في عقود التفويض..... ٨١٨
خامساً: نطاق التفاوض عند إبرام عقود التفويض ٨٢١
الفرع الثاني: حالة خاصة بمصر: الإيجاب والقبول، ودور تقنية التفاوض في عقود التشييد والتشغيل والتحويل B.O.T. ٨٢٧
أولاً: مفهوم عقود البوت..... ٨٢٨
ثانياً: الإطار الإجرائي للإيجاب والقبول في عقود البوت.. ٨٣١
ثالثاً: آثار الإرساء وإبرام العقد..... ٨٣٣
الفصل الثاني: الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بتدعيم مبدأ الشفافية عند تبادل الإيجاب والقبول بين الإدارة ومتعاقدها... ٨٣٩
المبحث الأول: الأسلوب القضائي: القضاء المستعجل الموضوعي قبل التعاقدي..... ٨٤١
المطلب الأول: أسس الدعوى وقواعد قبولها..... ٨٤٢
الفرع الأول: مصادر دعوى القضاء المستعجل قبل التعاقدي وخصائصها ونطاق تطبيقها..... ٨٤٢
أولاً: مصادر الدعوى..... ٨٤٢
ثانياً: خصائص الدعوى الجديدة..... ٨٤٥
ثالثاً: مجال تطبيق الدعوى الجديدة..... ٨٤٦
الفرع الثاني: قبول الدعوى..... ٨٤٨
أولاً: صفة المدعي..... ٨٤٨
ثانياً: قاعدة القرار المسبق..... ٨٥٣
ثالثاً: الإطار الزمني لرفع الدعوى..... ٨٥٨

رابعاً: توكيل المحامي..... ٨٦١
المطلب الثاني: النظام القضائي للدعوى..... ٨٦٢
الفرع الأول: ضمانات الدعوى وأسباب تدخل القاضي..... ٨٦٢
أولاً: ضمانات الدعوى..... ٨٦٢
ثانياً: أسباب تدخل القاضي بناء على دعوى القضاء المستعجل قبل التعاقدي..... ٨٦٧
الفرع الثاني: الحكم في الدعوى..... ٨٧١
أولاً: سلطات القاضي..... ٨٧١
ثانياً: المدة المحددة للحكم وكيفية الطعن فيه..... ٨٨٢
المبحث الثاني: الأساليب غير القضائية لتدعيم الشفافية في نطاق تبادل الإيجاب والقبول في العقد الإداري..... ٨٨٤
المطلب الأول: الأساليب الناتجة عن التدخل الرقابي لبعض السلطات الإدارية..... ٨٨٥
الفرع الأول: دور مجلس المنافسة في تدعيم شفافية إبرام العقدالإداري ٨٨٥
أولاً: مجلس المنافسة: تعريفه – تكوينه – اختصاصاته العامة ٨٨٥
ثانياً: رقابة المجلس في نطاق المنافسة التي يستند عليها إبرام العقد الإداري..... ٨٨٩
ثالثاً: الأحكام الخاصة بسير الشكوى أمام مجلس المنافسة. ٨٩٢
الفرع الثاني: التنظيم الإداري المختص بالرقابة على مشروعية ونزاهة إبرام العقد..... ٨٩٨
أولاً: تعريفه– تشكيله – ونطاق رقابته..... ٨٩٨
ثانياً: المهام المسندة إلى التنظيم..... ٩٠١
المطلب الثاني: وسائل الشفافية الناجمة عن بعض الالتزامات المفروضة على الإدارة بحكم القانون..... ٩٠٨
الفرع الأول: الالتزام بالقيام بعمل إلزام الإدارة بإطلاع المعنيين على وثائق إبرام العقد..... ٩٠٩

أولاً: الاتصال بالوثائق الإدارية المتعلقة بإبرام العقد بناء على طلب القاضي..... ٩١٠
ثانياً: الإطلاع على الوثائق الإدارية المتعلقة بإبرام العقد بناء على أحكام القانون العام للجماعات الإقليمية في فرنسة.. ٩١٢
ثالثاً: الاطلاع على الوثائق الإدارية المتعلقة بإبرام العقود في ظل قانون ١٩٧٨/٧/١٧ المعدل بقانون ٢٠٠٠/٤/١٢.. ٩١٣
الفرع الثاني: الالتزام بالامتناع عن القيام بعمل (عدم محاباة أحد المتنافسين على حساب المتنافسين الآخرين)..... ٩٢٣
أولاً: تعريف جنحة المحاباة وأصولها..... ٩٢٣
ثانياً: العناصر المكونة للجنحة..... ٩٢٥
ثالثاً: الأشخاص الذين يمكن أن تحيق بهم المسؤولية الجنائية.. ٩٣٠
رابعاً: العقوبات..... ٩٣٢
-الخاتمة ٩٣٥
مراجع البحث -المراجع باللغة العربية..... ٩٥٥
-المراجع باللغة الفرنسية..... ٩٧٦
الفهرس ٩٩٣